أهمية الموارد الغير ملموسة في تحقيق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

The importance of intangible resources in achieving internationalization of SME activity: the case of Algerian SMEs

هرباجي النذير*

مخبر إدارة الابتكار والتسويق جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس Nadir.herbadji@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2023-10-16 تاريخ القبول: 2024-01-13 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

من المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لبناء أي اقتصاد، سواء بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع أو البلدان ذات الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم، فمن حيث الأرقام تهيمن هذه المؤسسات على مشهد الأعمال العالمي، حيث تشير التقديرات أن أكثر من 95 % من الشركات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية الموارد الغير ملموسة في تحقيق تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التأكيد على مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بخيار تدويل هذه المؤسسات قصد بناء اقتصاد متوازن يعتمد على التنويع الاقتصادي ويحاول التخلص من التبعية لقطاع المحروقات. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن نجاح أداء هذه المؤسسات يبقى مرهون بمدي القدرة علي استغلال مواردها الغير ملموسة (الرأس مال البشري ،المعرفة ،الإبداع).

الكلمات المفتاحية: الموارد الغير ملموسة، التدويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تصنيفات JEL: L25 ,L21,F23

Abstract:

It is well known that SMEs are necessary to build any economy ,both for high-income and lower-income countries worldwide, in terms of numbers, small and medium-sized businesses dominate the global business scence, estimates suggest that more than 95%of businesses worldwide.

This study aims to identify the importance of intangible resources in achieving the internationalization of small and medium-sized enterprises and to emphasize the extent of their contribution to achieving economic development in Algeria . This led to interest in the option of internationalizing these order to build a balanced economy diversification and trying to get rid of the dependency on the hydrocarbon sector, the results showed that the success of the performance of these institutions depends on the ability to exploit their intangible resources (human capital, knowledge, creativity).

Keywords: , Intangible resources ,Internationalization, Small and medium sized enterprises.

JEL Classification codes:F23,L21,L25

* هرباجي النذير

1. مقدمة:

إن التحديات الاقتصادية الراهنة التي كانت كنتيجة حتمية لظاهرة العولمة، من انفتاح للأسواق وتلاشي للحواجز الجغرافية والثقافية وتحرير واسع النطاق للاقتصاد والتجارة الدولية حتم على أصحاب القرار في المؤسسات الاقتصادية بشتى أنواعها وأحجامها تغيير طريقة تفكيرها وإيديولوجيتها تجاه هذه التحديات الحديثة فإما اعتبار هذه الظروف تهديدا لبقائها واستمرارها وإما استغلالها ومحاولة التأقلم معها لتحقيق النمو والازدهار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المؤسسات التي أثبتت نجاعتها وقدرتها على تحقيق فرص متنوعة للنمو الاقتصادي من خلال استغلالها الأمثل لمواردها الغير ملموسة (الرأس مال البشري وما يتميز به من معارف ضمنية وصريحة) وبالتالي خلق فرص عمل، وزيادة في إجمالي الناتج المحلي وكذا تحقيق التنوع الاقتصادي.

إن ظاهرة تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لنشاطاتها أصبح اليوم مآلا منطقي للدخول إلى الأسواق الدولية، وهذا راجع لما يشهده السوق المحلي من منافسة شرسة مع منتجات وخدمات المنافسين المحليين والأجانب، ومن جانب آخر استطاعت هذه المؤسسات التكيف والتأقلم مع متغيرات بيئتها عكس نظيراتها من المؤسسات الكبيرة.

2. إشكالية الدراسة:

إن كل هذه المعطيات تدفعنا إلى طرح إشكالية الدراسة التالية:

❖ **ما مدى أهمية الموارد الغير ملموسة في تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟**

تتدرج ضمن هذه الإشكالية الأساسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نعني بالموارد الغير ملموسة ؟
- ✓ ما هي اهم تصنيفات الموارد الغير ملموسة؟
- ✓ ما هو واقع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

3. أهداف الدراسة:

- تحديد الإطار المفاهيمي للموارد الغير ملموسة وإستراتيجيات الولوج إلى الأسواق الدولية.
- الوقوف على تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4. أهمية الدراسة:

1.4. أهمية نظرية:

تتمثل في إثراء أبحاث الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ،وهذا راجع إلى حداثة الموضوع وارتباطه بالتطورات الاقتصادية الراهنة.

2.4. أهمية تطبيقية:

تتمثل في تتبع وتحليل الإحصاءات الحديثة المتعلقة ببعض مؤشرات الاقتصاد الجزائر والمرتبطة بهذه الدراسة.

5- منهجية الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك كونه يتماشى وطبيعة المعطيات المستعملة في ثنايا هذه الدراسة وهو ما يمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة والإجابة على إشكالية الدراسة بشكل شامل وبكل موضوعية.

6. ملخص الدراسات السابقة:

1.6. دراسة غدير احمد سليمة، أطروحة بعنوان: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر" جامعه ورقلة (2017):

كانت عينة الدراسة مكونة من 40 مؤسسة تنشط في الجنوب الشرقي الجزائري تهدف إلى محاولة تبيان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر للرفع من تنافسيتها، باعتبار أن هذا القطاع محورًا أساسيًا ومحركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تقييم برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة تعاني العديد من المعوقات والمشاكل التي تجعلها غير قادرة على المنافسة، كما أسفرت نتائج الدراسة أن هناك مشاكل متعلقة بالتخطيط والتنظيم، وكذا التموين بالموارد الأولية على تنافسية المؤسسات محل الدراسة، أما في ما يخص التوصيات فقد كانت ممثلة في النقاط التالية:

- العمل على الاستفادة بأكبر عدد ممكن من أجابيات الشراكة في إطار الانفتاح الاقتصادي الجديد.

- ألا نقدم على عملية التأهيل دون توفير متطلباته في كل المجالات من تسيير استراتيجي، الإنتاج، التسويق...الخ.

- مكافحة البيرقراطية وتحقيق مبدأ الشفافية في نقل المعلومات والإحصائيات الدقيقة.

2.6. دراسة بوهنة كلثوم بعنوان أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (1990-2019) سنة (2021):

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 04 دول من شمال إفريقيا، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لرأس المال البشري على النمو

الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، فعند زيادة رأس المال البشري بمقدار 1% سيؤدي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل بمقدار 0.54%

3.6. دراسة مناد أمحمد بعنوان اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة 2020:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة لعينة تتكون من 21 دولة في الفَترة (1996-2016)، بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات اقتصاد المعرفة حيث تمثلت نتائج الدراسة في أن الإنفاق على التعليم، السيطرة على الفساد، إجمالي قيمة التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، كلها لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي. وبتالي فإن اقتصاد المعرفة له دور إيجابي في زيادة النمو الاقتصادي لعقود من الزمن

4.6. دراسة سديرى سارة بعنوان الاستثمار في الموارد غير ملموسة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -و اقع وتحديات- دراسة حالة المنطقة الصناعية -سطيف- (2019):

إشكالية الدراسة تمثلت في: ما هو واقع الاستثمار غير الملموس في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟ حيث تمت دراسة 25 عينة موزعة على الإطارات والإداريين ونتائج الدراسة تمثلت في:

- تواجد الموارد الغير ملموسة متباين في المؤسسات محل الدراسة.
- تساعد هذه الموارد في تسيير عمليات المؤسسة وزيادة منافعها على المدى البعيد.
- تستثمر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في الموارد غير الملموسة بدرجة متوسطة.

5.6. دراسة محمد جلولي بعنوان رأس المال غير ملموسة والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019):

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر رأس المال غير الملموس على النمو الاقتصادي في دول MENA، استخدمت طرق نماذج البانل (السلاسل المقطعية الزمنية) على عينة مكونة من 19 دولة بين الفترة (2002 و2017) تمثلت النتائج في وجود ثلاث متغيرات كان لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي:

- معدل المشاركة في القوى العاملة له أثر ايجابي.
- سيادة القانون له أثر إيجابي على النمو.
- تكوين رأس المال البشري.

أما متغير صافي الأصول الأجنبية فليس له أثر على النمو الاقتصادي.

6.6. دراسة Naima Labiad، بعنوان Stratégie d'internationalisation des entreprises, technologique"algérienne: Modèle de performance économique et développement، (2017):

بجامعه سيدي بلعباس، حيث اعتمدت الدراسة على 35 مؤسسة وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد نموذج تدويل الشركات الجزائرية، وتحليل درجة التدويل على أدائها الاقتصادي وذلك من خلال التعلم التنظيمي كعنصر معدل للعلاقة.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة هو ان التدويل في الجزائر يتبع منطق نموذج Uppsala ومعناه عملية التدويل تكون تدريجية وفقا للمسافة النفسية وكذا الأهمية البارزة للتعليم التنظيمي.

والتوصيات المتوصل إليها تؤكد على إجراء مقارنه مباشرة للعلاقة بين درجة التمويل والأداء في نفس الصناعة وكذا محاولات فهم أبعاد أخرى للتدويل والتعليم التنظيمي.

7.6. دراسة Douar Brahim، بعنوان SAI d'analyse du processus d'internationalisation de PME algériennes: un défi pour les compétences du dirigeant، (2015):

جامعه تيزي وزو، حيث اعتمدت الدراسة على 42 استبيان موزع على مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الدولية، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور كفاءات مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التدويل، وتوصلت هذه الدراسة إلى تحديد الكفاءات الرئيسية الواجب توفرها في المسير وكذا تحديد القرارات الصائبة لعليمة التدويل.

ومن بين أهم التوجيهات والتوصيات نجد إجراء دراسة حول سرعه عمليه تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذا محاوله توسيع عينة الدراسة للوصول إلى نتائج أفضل.

7 النقاش النظري للأصول غير الملموسة.

1.7. تعريف الموارد غير الملموسة:

يعرفها Blair Walman على أنها العوامل الغير مادية التي تساهم في إنتاج السلع أو الخدمات التي من المتوقع أن تولد منافع إنتاجية مستقبلية بالنسبة إلى الأفراد أو الشركة التي تتحكم في استخدامها. (Gruber, 2014, p. 36)

وعرفها Thomas أنها كل شيء من الوجود غير المادي المستخدم أو المحتمل استخدامه لأي غرض قابل للتجديد بعد الاستخدام، فقد ينقص أو يظل أو يزيد في الكمية والجودة أثناء استخدامه. (سديري و على، 2019، صفحة 288)

وتعرف الأصول غير الملموسة بأنها مجموع الموارد المستخدمة لإضافة قيمة إلى المنظمة ،ووفقا لمجلس معايير المحاسبة (FASB) تشمل الأصول غير الملموسة:(Yallwe & Buscemi, 2014, p. 18)

الجدول رقم (01): تقسيمات الاصول الغير ملموسة وفقا لمجلس معايير المحاسبة

1- أصول غير ملموسة متعلقة بالتسويق
العلامات التجارية، الأسماء التجارية، علامات الخدمة، العلامات الجماعية، المظهر التجاري (اللون، الشكل، التصميم)، عناوين المجلات، بعض العناوين في صفحات الإنترنت.
2- الأصول غير الملموسة المتعلقة بالعملاء
قوائم العملاء، عقود العملاء، العلاقات ذات الصلة، والعلاقات غير التعاقدية مع العملاء.
3- الأصول الفنية غير الملموسة
مجلات، مؤلفات موسيقية، صور فوتوغرافية، برامج تلفزيونية.
4- الأصول غير الملموسة القائمة على العقود
الترخيص، الإتاوات، العقود، الإعلان، اتفاقيات الإيجار، اتفاقيات الامتياز، حقوق البث، عقود الخدمة، عقود خدمة الرهن العقاري.
5-الأصول غير الملموسة القائمة على التكنولوجيا
برامج الكمبيوتر، قاعدة البيانات.

Source: Alem Hagos Yallwe , Antonino Buscemi**,** 2014, An Era of Intangible Assets, Journal of Applied Finance & Banking,vol04,no05 ,p18.

وتعرف أيضا بأنها أصول غير مادية تصنف إلى أربعة مجموعات: (Hasprová, Zdeněk, & Rozkovec, 2019, p. 35)

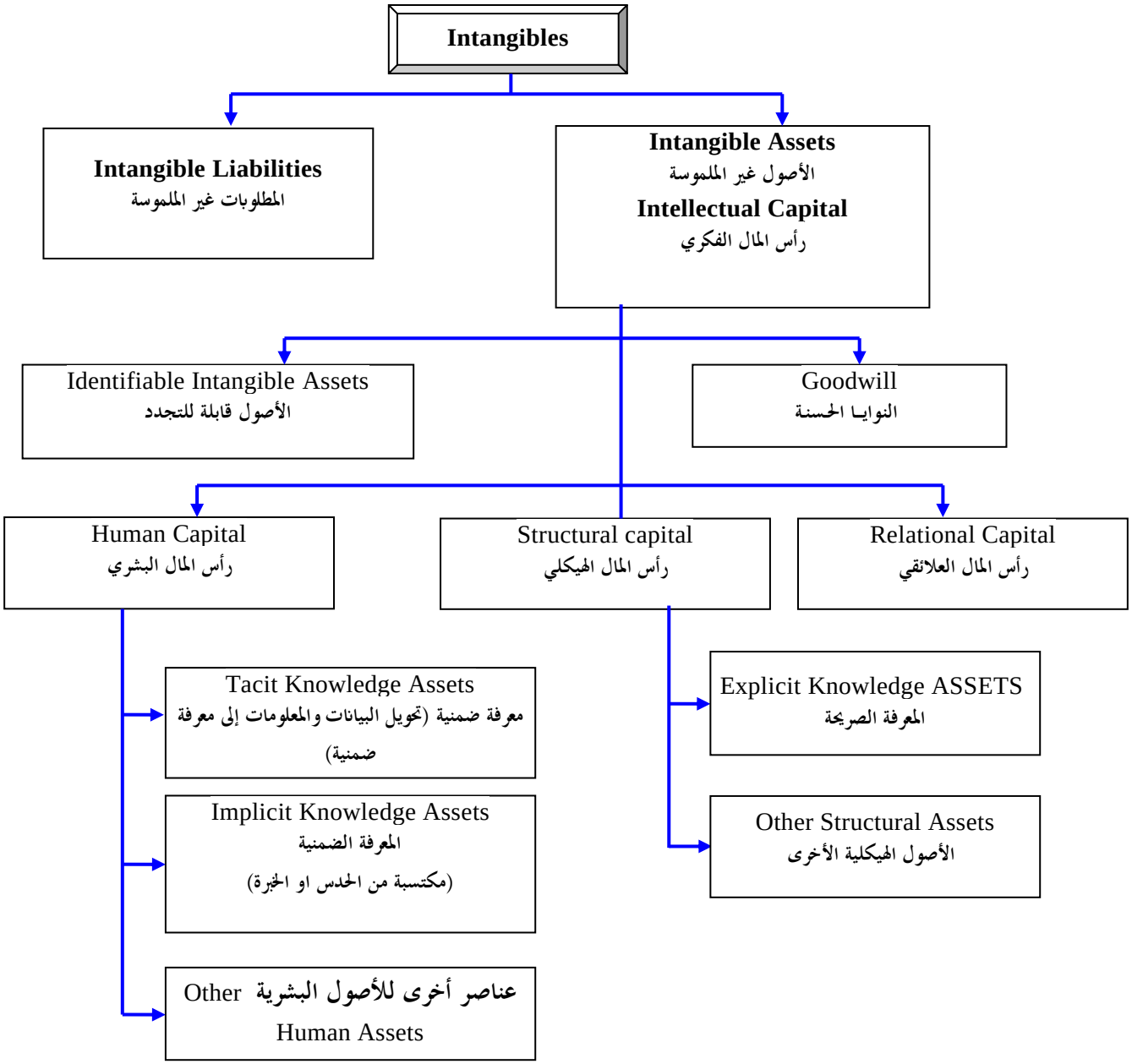
- ✓ مجموعة الاكتشاف، التعلم، البحث، والتطوير.
- ✓ مجموعة متعلقة بالعملاء، العلامات التجارية وقنوات التوزيع.
- ✓ الموارد البشرية، أنظمة التعلم والتدريب والتعويضات.
- ✓ رأس مال المنظمة، تصميم الهيكل التنظيمي، العمليات التجارية، ثقافة الشركة.

ومن المنظور القانوني الأصول غير الملموسة هي ملكية فكرية.

2.7. العلاقة بين مكونات الأصول غير الملموسة:

بناءً على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين مكونات الأصول غير الملموسة التالية:

الشكل رقم (01): العلاقات بين مكونات الأصول غير الملموسة



يمكن ملاحظة العلاقة المترابطة بين مكونات الأصول الغير الملموسة من رأس المال علائقي ورأس مال هيكلي ورأس مال بشري، وكذا المعرفة الضمنية والصريحة باعتبار هاتين الأخيرتين من أهم مكونات العنصر البشري. (Pastor, Glova, Lipták, & Kováč, 2017, p. 394)

3.7. تصنيفات الأصول غير الملموسة.

لا يوجد تصنيف موحد للرأس مال غير الملموس من طرف الباحثين، بينما هناك اتفاق على ارتباطها بشكل أساسي بالمعرفة والخبرات المتراكمة، ومن أهم هذه التصنيفات نذكر (بوشاكر، 2021، صفحة 594):

أ- عناصر الأصول غير الملموسة كما وردت في معايير المحاسبة الدولية: حدد معيار المحاسبة الدولية IAS 38 العناصر التالية:

"براءات الاختراع، حقوق الطبع، العلامات التجارية، قوائم العملاء، برامج الكمبيوتر، المعرفة الفنية للعاملين، مزايا التدريب طويل المدى"

ب- عناصر الأصول غير الملموسة كما حددها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكية:

- الأصول المرتكزة على العلاقة مع العملاء أو علاقات السوق.
- الأصول المرتكزة على العقود القانونية.
- الأصول المرتكزة على التكنولوجيا.
- الأصول المرتكزة على السياسات التنظيمية والمالية.

ويمكن إعطاء أهم تصنيفات رأس المال (عدوكة، بوهزة، و بوقلى، 2019) كما يلي:

أ- رأس مال البشري Human Capital: ومن بين وأهم مؤشراته نجد:

- قدرات العاملين: وتتمثل في القيادة الإستراتيجية، جودة التعليم، كفاءة عمليات تدريب العاملين، وقدرة العاملين على المشاركة في اتخاذ القرارات.

- إبداع العاملين: ويشمل الإبداع والابتكار والدخل المتحقق من الأفكار الخاصة للعاملين.

- اتجاهات العاملين: وتشمل تكامل قيم العاملين، درجة رضا الأفراد، معدل دوران العمل، متوسط مدة خدمة العاملين بالمؤسسة.

ب- رأس مال الزبائن: ويعكس القيمة السوقية والأداء المؤسسي ويتمثل في:

- القدرات التسويقية الأساسية: وتشمل قاعدة بيانات الزبائن، خدمة الزبائن، تحديد حاجة العملاء.

- كثافة السوق: الحصة السوقية، الأسواق المحتملة، الوحدات المباعة إلى عدد الزبائن، العلامة التجارية، قنوات التوزيع.

- مؤشرات ولاء الزبائن: رضا الزبائن، شكاوى الزبائن، حجم الاستثمار في بناء العلاقات مع الزبائن، مستوى كسب زبائن جدد، مستوى خسارة البيع والتوزيع.

ج- رأس المال الابتكاري: ويشمل كل العناصر المتعلقة بالإنتاج والابتكار المتمثل في منتج جديد أو سوق جديد أو تكنولوجيا جديدة ويتمثل في:

- إنجازات الابتكار: مبيعات المنتجات الجديدة المبتكرة إلى نسبة المبيعات الكلية، متوسط عدد براءات الاختراع الأفراد.

- آلية الابتكار: وتشمل نسبة الاستثمار في البحث والتطوير D&R إلى حجم المبيعات، جودة الأشخاص العاملين في البحث والتطوير، التنسيق بين وظيفة البحث والتطوير مع الوظائف الأخرى، التنسيق مع القوى الخارجية ذات العلاقة بالابتكار، التحفيز على الابتكار.

- ثقافة الابتكار: تشجيع ثقافة الابتكار للعاملين.

د- رأس مال الهيكلي: يعبر عن نظام وهيكل المؤسسة، والمؤسسة صاحبة الهيكل القوي والمتماسك توفر بيئة عمل مناسبة لتعزيز الابتكار ويشمل:

- الثقافة العامة: بناء ثقافة قوية في المؤسسة، تطابق العاملين مع منظور المؤسسة ورؤيتها.
- الهيكل التنظيمي: صلاحية نظام الرقابة بالمؤسسة، وضوح العلاقة بين السلطة والمسؤولية.
- التعلم التنظيمي: بناء شبكة معلومات داخلية واستخدام هذه الشبكة، وبناء مخزون تعليمي للمؤسسة.
- سيرورة العملية: مدة العمليات، مستوى جودة، الكفاءة التشغيلية.
- نظام المعلومات: الدعم والتنسيق بين العاملين، المشاركة في المعرفة.

8. النقاش النظري للتدويل:

1.8. مفهوم التدويل:

قبل التطرق إلى مفهوم التدويل يجب علينا معرفة اهم المصطلحات التي لها علاقة مع هذا المصطلح كما يلي:

ا- **مفهوم العولمة:** تعرف العولمة على أنها الزيادة في مدة ووتيرة الروابط بين البلدان، مما يؤدي إلى أوجه التشابه في أنشطة الأفراد وممارسات الشركات، وسياسات الحكومات (Paloma, 2020, p. 29).

وتعرف أيضا على أنها عملية تكامل السوق الدولية التي تهدف إلى عالم مترابط، وكذا درجة عالية من الروابط عبر الحدود في مجال الاقتصاد والمالية والتجارة والاتصالات (Michael & Benlamri, 2016, p. 374).

ب- مفهوم الشركات المتعدده الجنسيات: عرفها DAVIDE ADLHAN بأنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتمركز من خلال الشركة الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى دول أخرى. (لمزري، 2020، صفحة 04)

ج- ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر الحدود، والشركة الأم هي صاحبة القرارات المسؤولة عن التخطيط (علوان، 2019، صفحة 117)

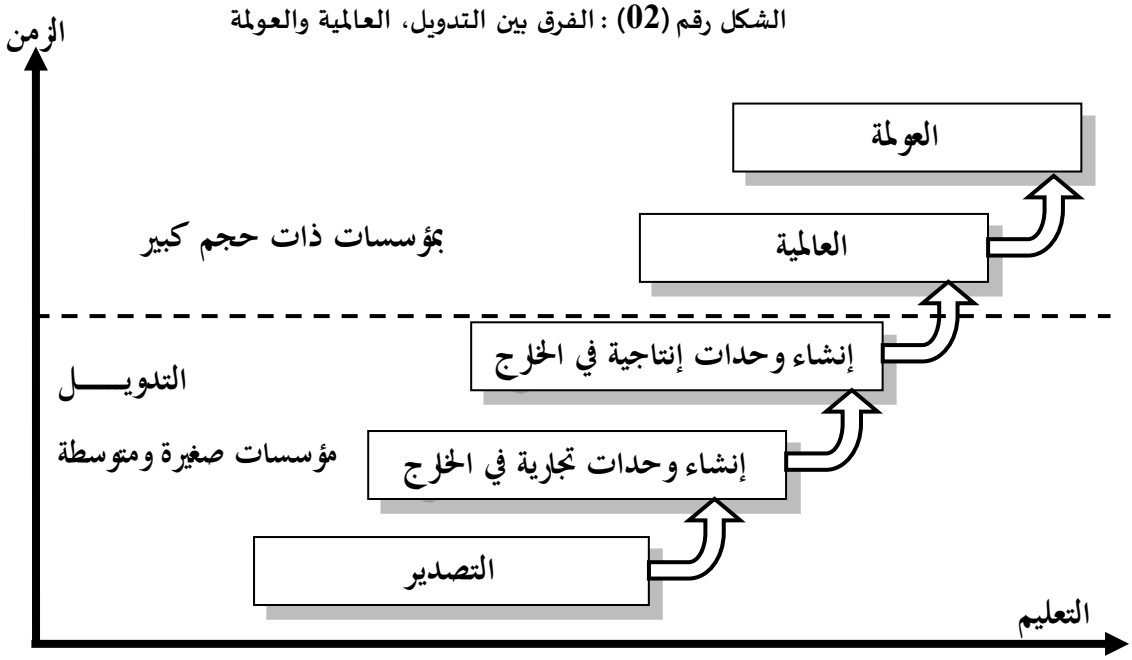
أما في ما يخص التدويل فقد أعطى الباحثون العديد من التعريفات الخاصة بظاهرة التدويل كما هو مبين في الجدول الآتي:

الكاتب	السنة	تعريف التدويل
Welsh & luostarinen	**1988**	"عملية زيادة المشاركة في العمليات الدولية"
CALOUF & BEAMISH	**1995**	"عملية تكييف عمليات الشركات (الإستراتيجية والهيكل، والموارد ...الخ) في البيئات الدوليّة"
Lu & Beamish	**2006**	"التدويل هو بناء متعدد الأبعاد ومن أبرز مظاهره التصدير والاستثمار الاجنبي المباشر"
Zain & Ng	**2006**	"عملية تدويل المؤسسات ص.م يعتمد على أساس الشبكات والاتصالات مع الأطراف الخارجية"
Searenketo, Pumalainen, Kylaheiko & Kuivolainen	**2008**	"هو عملية منظمة تتطور تدريجيا من العمليات المحلية ثم التصدير والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات"
Lindstand Melin & Nordman	**2011**	"التدويل هو عملية تدريجية لأن المعرفة الحالية بالسواق الأجنبي تؤثر على عملية صنع القرار"
Hessels & Parker	**2013**	"يتم قياس التدويل عن طريق عمليات التصدير والاستيراد من وإلى الأسواق الأجنبية "

Source: Kiril Todorou, David Smallbone, 2014, strategic management in small and medium enterprises, british cataloguing in publication data, great britain, , p207.

يمكن إعطاء نموذج يوضح الاختلاف بين التدويل، العالمية، والعولمة كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : الفرق بين التدويل، العالمية والعولمة



المصدر: سليمة مخلوفي، 2018، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدينة مستغانم، مجلة دفاتر يواكس، مجلد 6، عدد 10، ص 79.

من خلال هذا الشكل نلاحظ كيف ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها قدرة ومرونة أكبر من المؤسسات ذات الحجم الكبير في الولوج بسهولة وتخطي الحدود إلى أسواق دولية جديدة، وهذا ما سيتم توضيحه أكثر في هذه الدراسة.

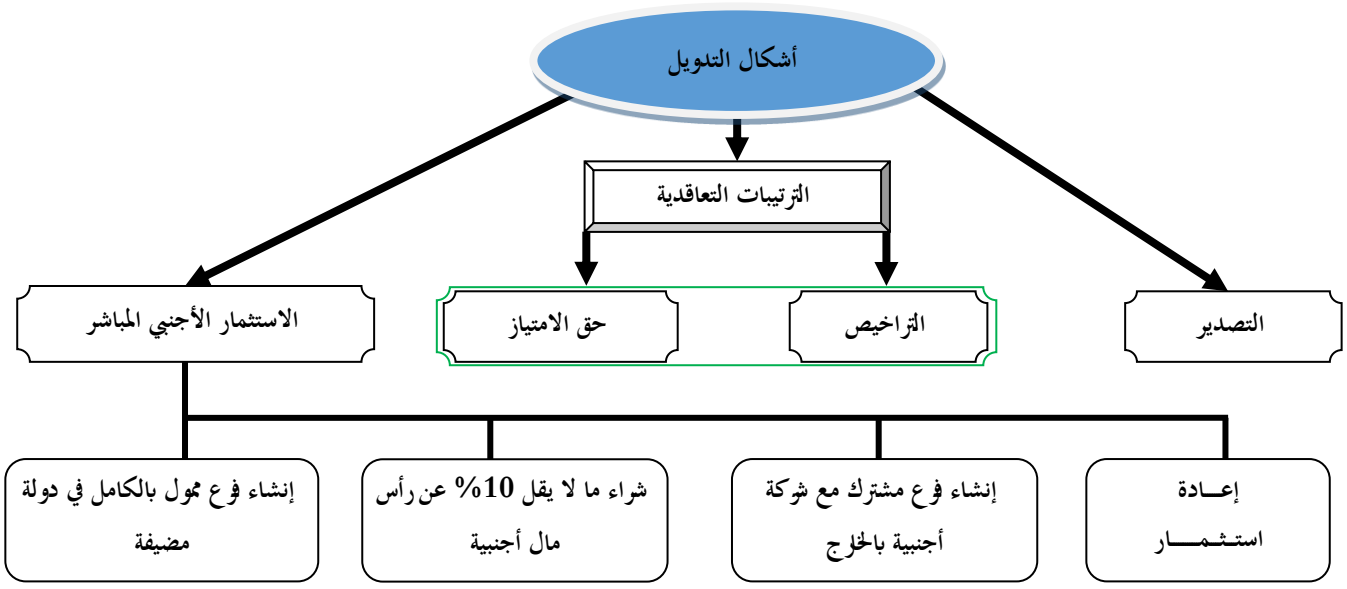
ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لعملية التدويل:

التدويل عملية تكييف عمليات الشركة وبيئتها المحلية والدولية وهذا بتوافر محددات التدويل من كفاءات ومهارات وخبرات لرائد الأعمال ،والقدرة على التعرف على الفرص واستغلالها ،وكذا العمل التنظيمي وتحمل المخاطر، كل هذه المحددات وأخرى تحفز وتشجع على الولوج بسلاسة إلى الأسواق الدولية وبالتالي تحقيق هدف البقاء والنمو والاستمرارية.

2.8. أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية:

تتعدد مداخل الانتقال إلى الأسواق الدولية من تصدير و تحالفات إستراتيجية واستثمارات أجنبية مباشرة ...الخ، كل هذه المداخل مرتبطة بقدرات المؤسسات المادية والبشرية، ويمكن ذكر أهم المداخل التي تسمح باقتحام الأسواق الدولية كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (03): أشكال التدويل

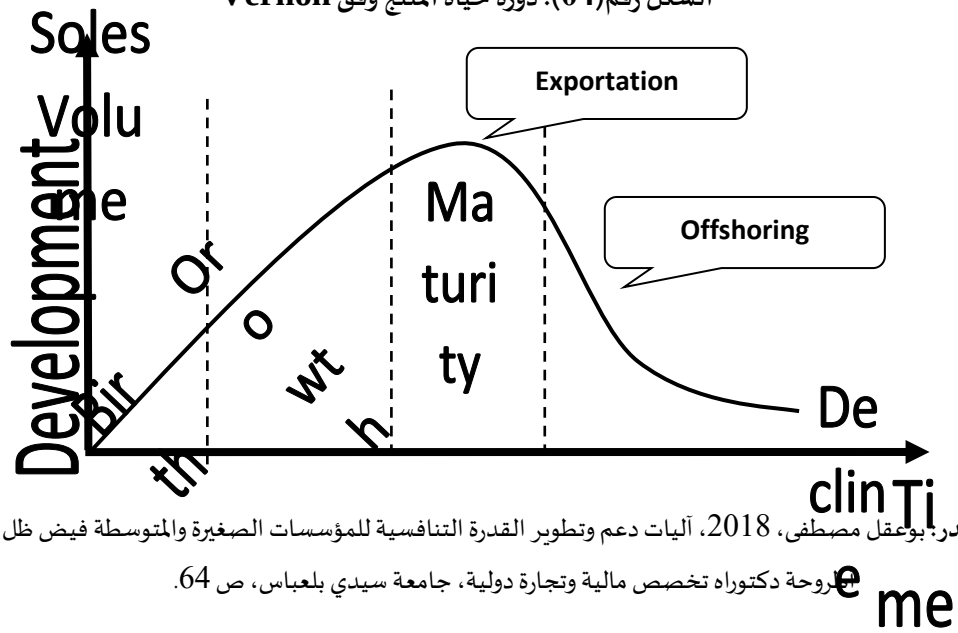


المصدر: بوعقل مصطفى، 2018، آليات دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة سيدي بلعباس، ص 64.

1.2.8. التصدير Exportation بحسب Chang & Kogut (1996):

يعتبر التصدير بمثابة المرحلة الأولية لعملية التدويل، كما يعتبر Dalli (1996) أن هذه الإستراتيجية يمكن اعتمادها من طرف مؤسسات ذات إمكانيات بسيطة، ولا تتطلب معلومات كبيرة حول السوق الأجنبي، ويعاب عليه التكاليف اللوجيستية من نقل وتحويل الأموال ...الخ، ويرى Vähälä & Rons و2005 أن هذه العملية لها ارتباط مع دورة حياة المنتج. (بوعقل، 2018، صفحة 65)

الشكل رقم(04): دورة حياة المنتج وفق Vernon



المصدر: بوعقل مصطفى، 2018، آليات دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيض ظل العولمة، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة سيدي بلعباس، ص 64.

ويمكن تميز نوعين من عملية التصدير مباشر وغير مباشر:

ا-**التصدير المباشر**: عملية لا تحتاج لاستثمارات كبيرة ويسمح بالرقابة المباشرة للأسواق.

ب-**التصدير غير المباشر**: يتحمل الوسيط إدارة المخزون والمخاطر المترتبة عن هذه العملية، يعاب عليه تبعية المؤسسة لهذا الوسيط. (فروجي، 2020، صفحة 115)

2.2.8. إستراتيجية الترخيص والامتياز:

هي اتفاقية من خلالها تسمح المنظمة أو المؤسسة حق تصنيع منتجات أو تقديم خدمات معينة أو استعمال التكنولوجيا الخاصة بها، وهذا من خلال عقد يشرح مدة وتكلفة هذه الخدمة. (طاهري و بن غزال، 2018، صفحة 193)

3.2.8. إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف على أنه استثمار يشرف عليه مستثمر أجنبي بصفة مشارك أو مستقل، معنوي، خاص ...الخ، في البلد غير البلد الذي يقيم فيه، ويختلف الاستثمار الأجنبي غير المباشر عن المباشر، أنه يهدف إلى شراء أصول لتحقيق عائدات دون تحكم في الأصول وتنقسم هذه الإستراتيجية إلى (فروجي، 2020، صفحة 116):

أ- **إستراتيجية الشراكة (الاستثمار المشترك)**:يختلف مقدار حصة المشاركة بحسب الاتفاق، وقد تتنوع الحصص بين الخبرة الفنية ورأس المال، وإدارة المشروع تكون إما إدارة مشتركة، أو يهيمن عليها شريك واحد، أو إدارة مستقلة.

ب- **إستراتيجية الشراكة (الاستثمار الأجنبي المملوك)**: ويكون الاكتساب الكلي لمؤسسة محلية أو عن طريق إنشاء مؤسسة جديدة قانونيا على سبيل المثال:

- **إنشاء فرع جديد:** حيث يتم اختيار الموقع والإشراف والتحكم فيه من طرف مؤسسة.

- **الاندماجات:** زادت عملية الاندماج انتشارا في سنوات التسعينات ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين هما:

- **الاندماج عن طريق الضم والابتلاع:** حيث تزول الشخصية المعنوية الأولى وتنتقل أصولها إلى الثانية.

- **الاندماج بطريق المزج:** هو تأسيس مؤسسة جديدة، ويحدث عندما تتفق هذه المؤسسات عن انصهارهما معا وتكون لها نفس الالتزامات.

9. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولت الجزائر اهتماما بارزًا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرًا لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق محاولة خلق الثروة وزيادة الدخل الفردي وكذا التنويع خارج المحروقات، ومن خلال هذا المبحث يمكن التفصيل حول هذه المؤسسات من خلال ما يلي:

1.9. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت واختلفت المفاهيم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، هذا الاختلاف ناتج عن مدى اختلاف طبيعة نشاط هذه المؤسسات وكذا البيئة التي تنشط فيها، ومن خلال هذا المبحث يمكن إعطاء أهم التصنيفات الخاصة بهذه المؤسسات:

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب المؤسسات المالية الدولية

Institution	Max of Employees	Max. Revenues or Turnover ($)	Maxi Assets ($)
World Bank	300	15,000,000	15,000,000
MIF – IADB	100	3,000,000	(none)
African Development Bank	50	(none)	(none)
Asian Development Bank	No official definition. Uses only definitions of individual national governments.		
UNDP	200	(none)	(none)

Source :Tom Gibson, H.J, Van der vaart, September 2008, p5.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** بعد توقيع الجزائر على الميثاق العالمي المنعقد في جوان 2000 وكذا الانضمام إلى المشروع الأورومتوسطي حيث عرفت هذه المؤسسات بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار جزائري ولا تتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري، الجدول التالي يوضح تصنيف هذه المؤسسات حسب القانون جزائري: (جودي، 2017، صفحة 10)

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب القانون جزائري

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا Micro entreprise	09 - 01	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة Petite entreprise	49 - 10	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة Moyenne entreprise	250 - 50	400 مليون - 04 مليار دج	200مليون - 01 مليار دج

المصدر: جودي حنان، 2017، "إستراتيجية تأهيل المؤسسات كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، ص10.

2.9. أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

- خلق الإبداع والابتكار باعتبار أن الأفراد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة، وبالتالي فإن المؤسسات الكبيرة تتيح مجال المجازفة والمغامرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل خلق منتجات جديدة، وهذا ما تبنته مختلف الإحصائيات أن براءات الاختراع يكون مصدرها هذه المؤسسات (مكاحلية، 2015، صفحة 102)

- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار، حيث يكون مصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأفراد والهيئات الحكومية، وبالتالي القدرة على تنمية المدخرات المحدودة من صغار المدخرين للإستفادة من استثماراتها في هذا النوع من المشروعات. (بقاط و هالم، 2018، صفحة 102)

- هناك اتفاق واسع حول القدرة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتصاص البطالة، حيث تمثل ثلثي جميع الوظائف التي تخلق مناصب عمل في العالم(Alexandros & Rea, 2019, p. 3).

- تمثل هذه الشركات مصدر أساسي للنمو الاقتصادي والديناميكية في البلدان الصناعية فبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تمثل أكثر من 95% من الشركات وتضمن 60 - 70% من الوظائف، ففي أوربا نجد انها تمثل نسبة 99.8% من إجمالي عدد الشركات، ومن جانب آخر توفر فرص عمل وقيمة مضافة وتساهم في الابتكار، وكذا تحقيق الاستدامة البيئية والنمو، ولكن نجد في المقابل نجد صعوبة في وصول هذه المؤسسات إلى السوق الدولية بتكاليف تنافسية وهذا لضعف البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا، وارتفاع التكاليف الثابتة للضرائب، ومن خلال هذا الجدول يمكن استعراض مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم:(Bensedira, Habbache, & Maiza, 2021, pp. 750-751)

جدول(04) :مساهمات م ص م في اقتصاديات أهم دول العالم

الأبعاد	و م ا	ألمانيا	اليابان	فرنسا	بريطانيا	جنوب إفريقيا	الهند	تركيا
مجموع م ص م	97.2	99.8	99.4	99.9	96	97.8	98.6	99.5
العمالة في م ص م	50.4	64	81,4	49,4	36	61.9	63.2	61.1
الاستثمار في م ص م	38	44	40	45	29.5	35,7	27.8	56.5
القيمة المضافة ل م ص م	36.2	49	52	54	25.1	34,5	50	37.7
قيمة صادرات م ص م	32	31.1	38	23	22.2	20.2	40	8
قروض م ص م	42.7	35	50	48	27.2	46.8	15.3	4

Source: BENSEDIRA Amor, 2021, HABBACHE Fares, MAIZA Messaoud Amir, Assessing SMEs effectiveness in growth and diversification of the Algerian economy through an analytical study during the period (2015-2019), Economic Sciences, Management, and Commercial Sciences Review, V: 14 / N°: 01 /, p 751

10. و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:

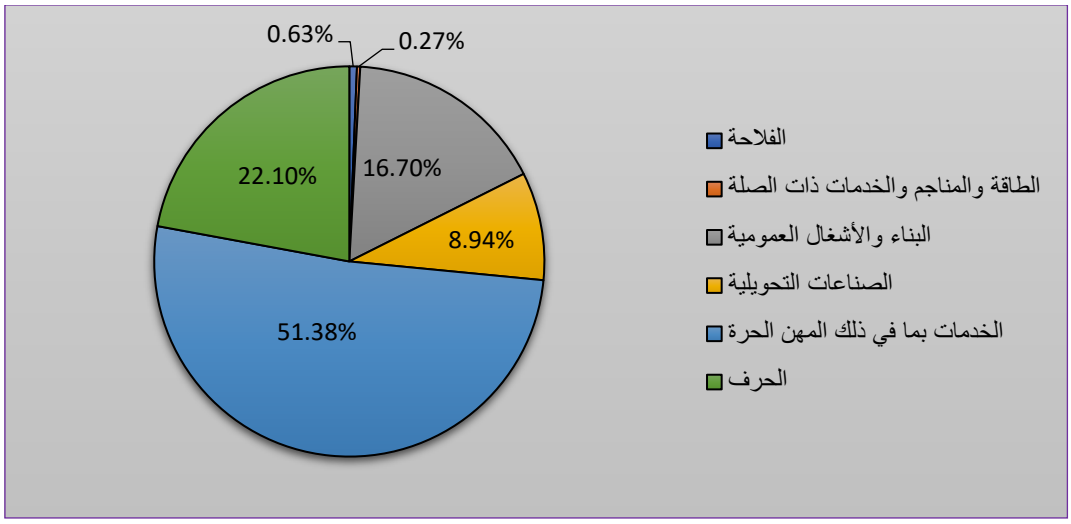
نظرًا للأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة وإثبات نفسها في إحداث قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا مجالات أخرى، حتم على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في إستراتيجيتها تجاه هذا النوع من المؤسسات وبالتالي فإن الانطلاقة الحقيقة في هذا المجال كانت بصدور القانون التوجيهي سنة 2001 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذا العنصر يمكن تسليط الضوء على أهم الإحصائيات الخاصة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

1.10. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (السداسي الأول من سنة (2018):

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة المؤوية (%)
الفلاحة	6.877	0.629
الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	2.536	0.269
البناء والأشغال العمومية	182477	16.696
الصناعات التحويلية	97728	8.942
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	338201	51.367
الحرف	241494	22.096
المجموع	1092908	100

المصدر: عيسات محمد، داتو سعيد عماد، واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2009-2018)، ص6.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول

من خلال هذا الجدول تبين لنا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تركز على مجال الخدمات في المهن الحرة 51% وكذا الحرف بنسبة 22.096 % وهذا ما يعكس استثمارات الخواص والعائدات في مثل هذه النشاطات التي لا تتطلب موارد مالية ومادية ضخمة لانجاز هذه المشاريع.

وهذا ما يفسر سهولة إنشاء مثل هذه المشاريع وكذا توفر إمكانيات التمويل الجماعي أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد كانت عدد المؤسسات الناشطة في هذه المجالات تكون منعدمة وهذا راجع إلى ضعف دعم الدولة لهذه المشاريع.

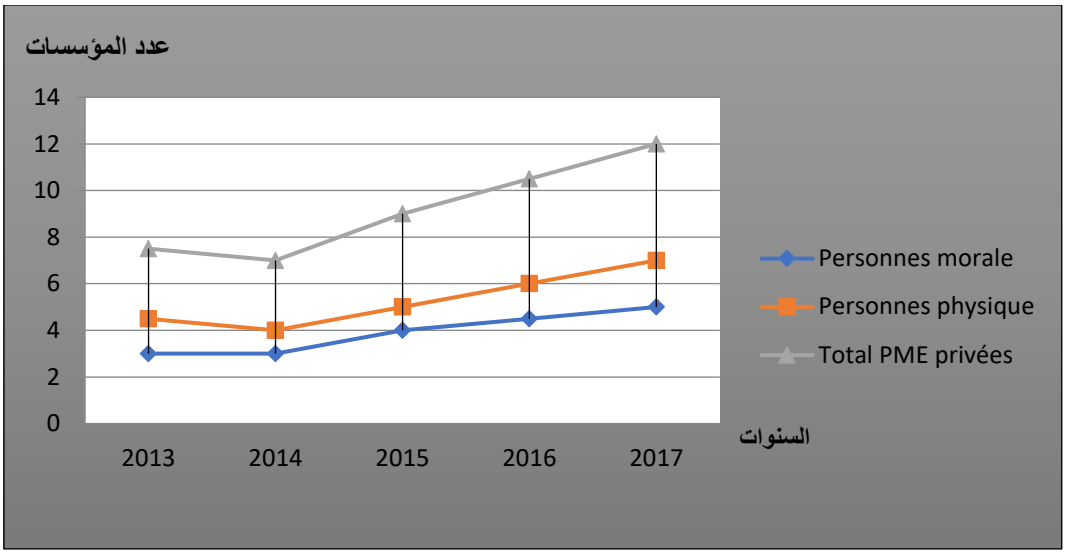
2.10. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في القدرة ما بين (2013 إلى 2017)

بحسب الإحصائيات المرتبطة بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة من وزارة الصناعة لوحظ ازدهار في إجمالي عدد هذه المؤسسات حيث بلغ سنة 2017 حوالي **1.074.053** وهذا ما يعكس أهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية وكذا تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد والجماعات. (Boutella, p. 09)

الجدول الموالي يوضح هذا التطور:

Nature des PME	2013	2014	2015	2016	2017
Personnes morale	459.414	496.989	537.901	575.906	609.344
Personnes physique	317.845	354.522	396.136	446.325	464.892
Total PME privées	777.259	851.511	934.037	1.022.231	1.074.236

Source : Boutella Mohamed, Dynamique et Importance des PME en Algerie et Dans le Monde, Revne d'économie des affaire et de la finance, P09.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول

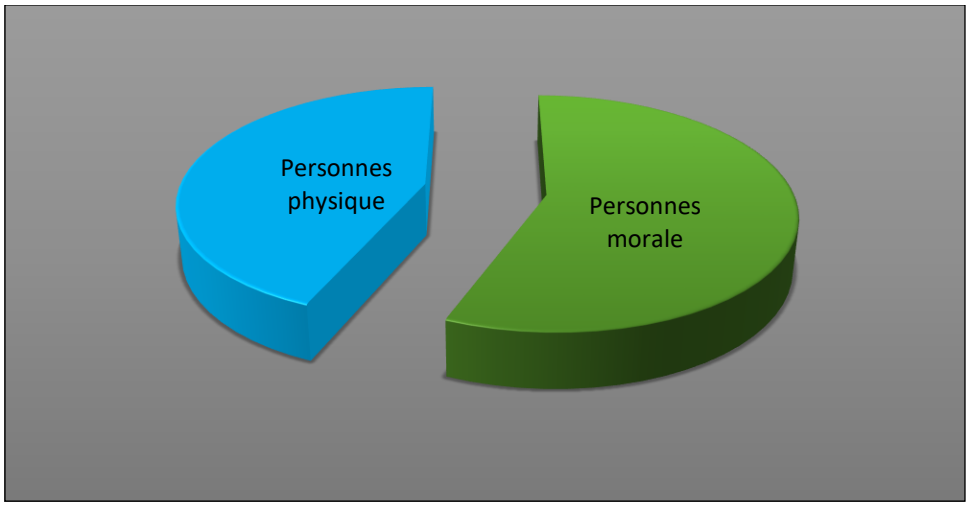
من المنحى الممثل لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن عدد المؤسسات المعنوية أكبر من عدد المؤسسات الخاصة بالأشخاص ولكن نلاحظ تزايد في كلا النوعين من المؤسسات، وبشكل عام نجد خلال السنوات (2013 إلى 2017) تزايد مستمر في عدد هذه المؤسسات وهذا ما يفسر بزيادة اهتمام الحكومة الجزائرية بهذه المؤسسات باعتبارها مرنة في تحقيق معدلات نمو متزايدة في الاقتصاد الوطني ،و يمكن اعتبارها مكملاً أساسيا للشركات الكبرى وداعم رئيسي لها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

3.10. عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى سنة 2022

جدول رقم (05):عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2019

Types de PME	Nber de PME	Part (%)
1. PLG privées	"	"
Personnes morale	671267	56.25
Personnes physique	521829	43.73
Professions libérale	247275	20.72
Activités artisanales	274554	23.01
Personnes publiques	243	0.2
Total	1193339	100

المصدر: إحصاءات وزارة الصناعة نهاية 2019.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول.

من خلال دراسة معطيات الجدول تبين لنا انه حتى نهاية 2019 تزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى 1193339، أيضا نجد أن عدد المؤسسات الخاصة يفوق بكثير عدد المؤسسات التابعة للقطاع العام ،وهذا راجع إلى ضعف أداء القطاع العام من جهة ،وكذا نجاح بعض هذه المؤسسات في التغلغل في أسواق خارجية وأيضا نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوربية حفز الحكومة الجزائرية على دعم وتهيئة هذه المؤسسات لدفع الاقتصاد الوطني نحو الرقي والازدهار.

وبحسب الإحصاءات الحديثة لوزارة الصناعة ففي نهاية جوان 2022 بلغ عدد المؤسسات حوالي 1320664 توظف أكثر من 3220661 موظفا،كما أشارت الوثيقة نفسها انه من بين 1320664 منشأة مسجلة، 56.19% أشخاص اعتباريون والباقي أشخاص طبيعيون اي 20.18% من المهن الحرة و23.62 % من أنشطة الصناعات التقليدية. (الندوة الدولية الثانية حول الذكاء الاقتصادي ، والتي تقام يومي 18 و 19 فبراير، 2023)

10-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة:

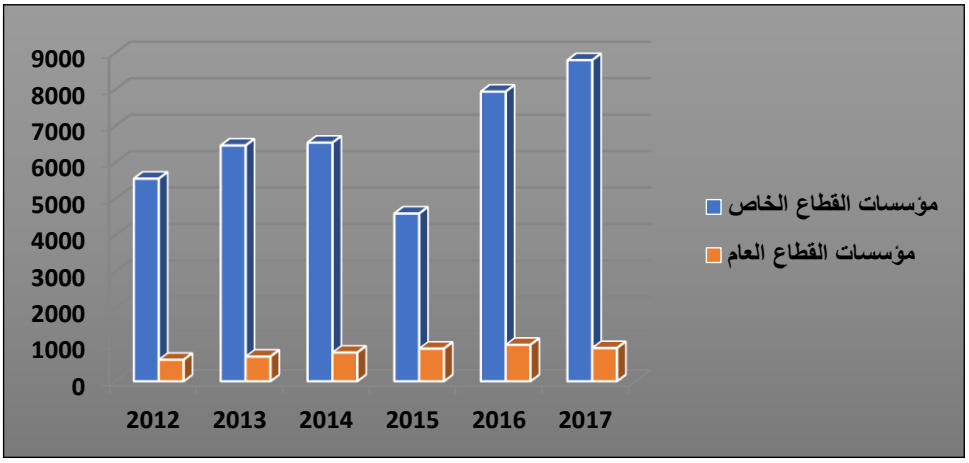
من الصعب معرفة الوزن الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير وخلق الثروة على المستوى الوطني فالجدول التالي يوضح القيمة المضافة خارج المحروقات خلال 2010 - 2017. (الطيبي، 2020، صفحة 159).

جدول رقم(06):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة 2010 - 2017

الوحدة مليار دج

السنة	مؤسسات القطاع الخاص		مؤسسات القطاع العام		المجموع
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2012	5553.9	90.42	587.86	9.58	6141.76
2013	6463.9	90.54	675.06	9.46	7138.19
2014	6540.75	89.26	786.47	10.74	7327.22
2015	4597.59	89.48	893.41	10.52	8491
2016	7940.80	89.72	998.20	10.28	8851
2017	8803.75	90.62	910.25	9.37	9712

المصدر: الطيبي عبد الله، 2020، "العناقيد الصناعية الإستراتيجية البديلة ودورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة ادرار، ص 159.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول الخاص بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة - 2017 2010 تبين لنا قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم قيمة إضافية أكبر مما تقدمه مؤسسات القطاع العام وهذا راجع إلى لنمو وتطور هذه المؤسسات خلال هذه الفترة وكذا زيادة دعمها عكس ما قدمته مؤسسات القطاع العام نظرا لنقص عددها وكذا إنتاجيتها وبدايات التحول إلى الخوصصة بشكل واضح.

4.10. إحصائيات التجارة الخارجية (2017 - 2018) حصيلة الواردات والصادرات:

من خلال هذا العنصر يمكن التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية من صادرات وواردات وكذا قيمة الميزان التجاري خلال الفترة (2017 - 2018) الحركة الاقتصادية للنشاطات المختلفة في الجزائر، حيث قدر العجز التجاري بـ410 مليون دولار أمريكي خلال يناير 2018 مقابل 1.08 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2017 أي

تراجع بـ 62.2% وارتفعت الصادرات إلى 3.378 مليار دولار مقابل 2.98 مليار دولار في يناير 2017 أي بارتفاع نسبته 13.35% بزيادة بـ 398 مليون دولار، وانخفضت الواردات حسب المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك إلى 3788 مليار دولار مقابل 4.064 مليار دولار من سنة 2017 بانخفاض قدر بـ 276 مليون دولار (6.8%). (احصائيات التجارة الخارجية، 2021)

ومن جانب آخر مثلت المحروقات في 2018 (93.84%) من الحجم الإجمالي للصادرات حيث بلغت 3.17 مليار دولار أي بارتفاع قدره 400 مليون دولار (14.23%) وبلغت الصادرات خارج المحروقات 208 مليون دولار مقابل 205 مليون دولار في يناير 2017 (بـ15%). (احصائيات التجارة الخارجية، 2021)

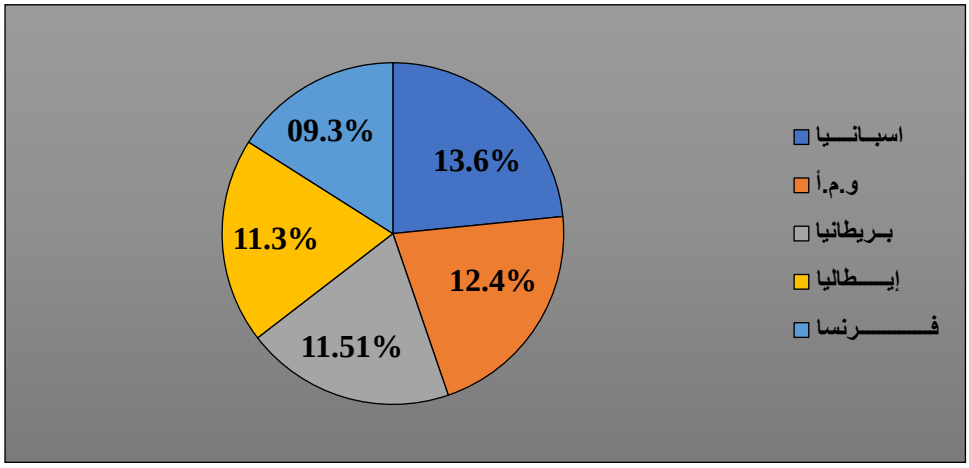
أما في ما يخص الشركاء التجاريين فقد اعتلت اسبانيا صدارة أهم زبائن الجزائر متجاوزة إيطاليا.

ويمكن عرض أهم الزبائن الأوائل للجزائر وكذا الدول الممونة لها كما في الجدول التالي:

جدول رقم(07): حجم معاملات الزبائن الخمس الأوائل للجزائر

البلد	قيمة المبيعات	النسبة من الصادرات
اسبانيا	461 مليون دولار	%13.6
و.م.أ	419* مليون دولار	%12.4
بريطانيا	390 مليون دولار	%11.51
إيطاليا	384 مليون دولار	%11.3
فرنسا	315 مليون دولار	%09.3

المصدر: إحصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات



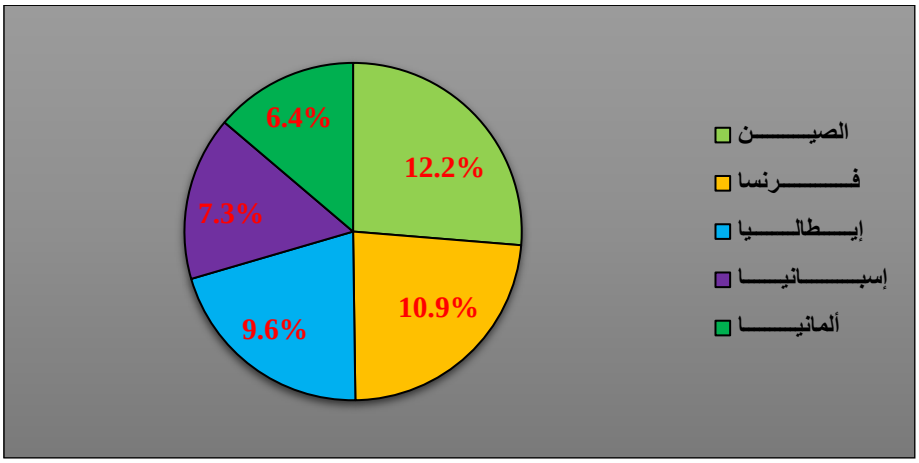
المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم المعاملات كانت مع الدول الأوروبية بنسبة 45.7% ثم و.م.أ بـ 12.4% وهذا لقرب الموقع الجغرافي وكذا الاتفاقات التعاون في مجال الاتفاقات التعاون في مجال الاستثمار مع الدول.

جدول رقم(08): حجم المبيعات مع الدول الأكثر تعامل مع الجزائر

البلد	قيمة المبيعات	النسبة من الصادرات
الصيـن	464 مليون دولار	%12.2
فـرنسا	414* مليون دولار	%10.9
إيـطاليا	365 مليون دولار	%09.6
إسبـانيا	278 مليون دولار	%07.3
ألمانيـا	245 مليون دولار	%06.4

المصدر: إحصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات



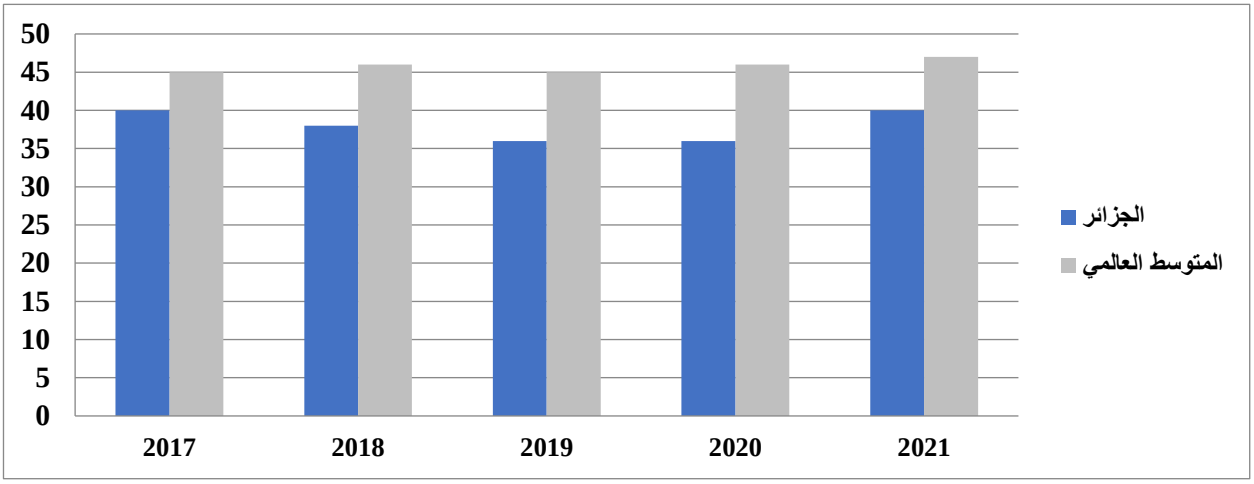
المصدر: من إعداد الباحث

من خلال المعطيات الجدول تبين لنا أن الصين كانت في مقدمة الدول الممونة للجزائر بنسبة 12.2% متبوعة بباقي الدول الأوروبية بنسبة 34.2% وهذا ما يفسر قوة التبادل التجاري مع الصين إضافة إلى الاتفاقات التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي.

6.10. واقع استخدام مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر

باعتبار أن الاقتصاد المعرفة من أهم العوامل المشكلة للموارد الغير ملموسة فإنه تأكد لنا ضرورة معرفة مستوى استخدام اقتصاد المعرفة في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى، فنجد تعديل في مؤشر اقتصاد المعرفة حسب التطورات الراهنة وذلك ابتداء من 2017، (ولد عمار، 2023، الصفحات 346-347) حيث تم التوصل إلى النتائج المتمثلة في البيان التالي:

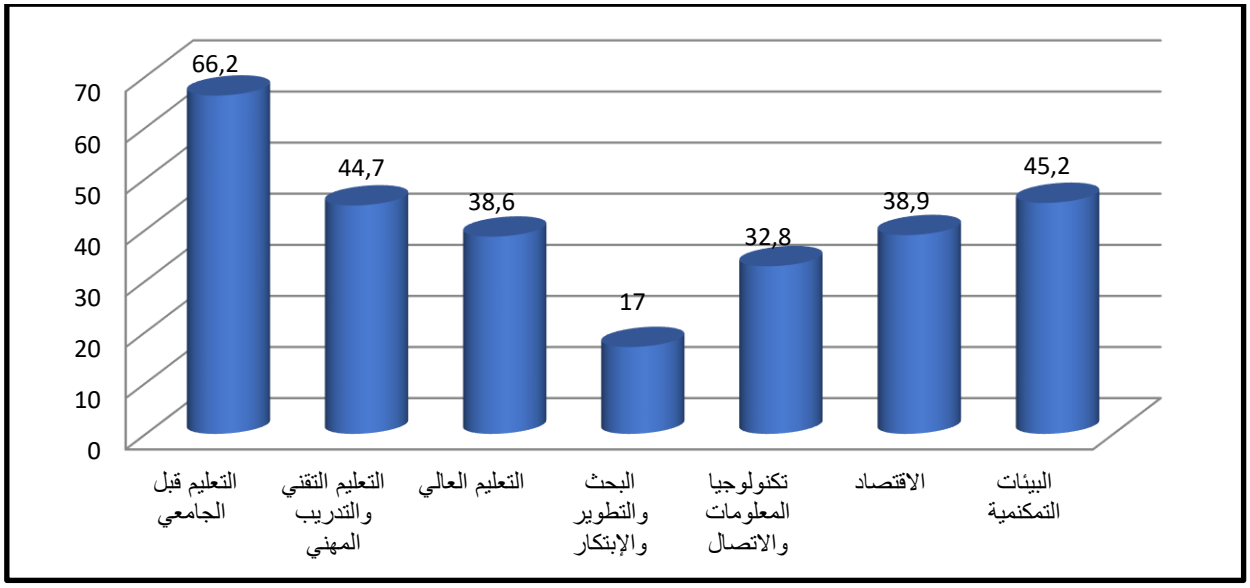
شكل رقم (05): مؤشر اقتصاد المعرفة العالمي في الجزائر من 2017 - 2021



المصدر: ولد عمار صورية، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال العربي العالمي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد 13، عدد01، ص346

من خلال النتائج الإحصائية تبين لنا أن مستوى مؤشر الاقتصاد المعرفة يعتبر مرتفعا نسبيا حتى سنه 2021، وهذا راجع للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، وكذا التطور في استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث يمكن توضيح أهم مكونات هذا المؤشر في ما يلي:

شكل رقم (06): نتائج المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة العالمي في الجزائر 2021



المصدر: ولد عمار صورية، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال العربي العالمي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، مجلد 13، عدد 01، ص347.

من خلال نتائج تحليل البيانات تواصلنا إلى أن مستوى استخدام المعرفة في معظم المجالات في الجزائر يبقى دون الوسط ،حيث تراوح بين 17% و66.2% ولذلك يتوجب على أصحاب القرارات الاستثمار أكثر في مجالات المعرفة لمواكبة التطورات العالمية الراهنة.

وفي دراسة جديدة لـ WIPO المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن ما يقارب من ثلث قيمة المنتجات المصنعة المباعة في جميع أنحاء العالم ينبع من رأس المال الغير ملموس أي العلامات التجارية والتصميم

والتكنولوجيا، (تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، 2023) وهذا ما يزيد من دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاستغلال الأمثل لمواردها الغير ملموسة وبالتالي تحقق استراتيجيه التدويل والولوج إلى الأسواق الدولية بنجاح.

11. خاتمة:

من خلال دراستنا هذه يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن الجزائر ممثلة في مؤسساتها المالية والتشريعية وكذا برامجها التأهيلية عملت ولا زالت تعمل جاهدة على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يعكسه العدد المتزايد لهذه المؤسسات، وكذا نجاعة وفاعلية تأثير قريناتها من المؤسسات الدول الأوروبية التي بدورها استطاعت تحقيق قفزة كبيرة في النمو والتنويع الاقتصادي وكذا تحقيق قيمة مضافة لاقتصاديات هذه البلدان،ولكن مايعاب علي برامج الدعم هو تركيزها على الجوانب المادية التي تقوم عليها هذه المؤسسات كالدعم المقدم من المؤسسات المالية وكذا الاراضى والتجهيزات هذا من جانب ،ومن جانب أخر نجد ضعف وافتقار للدعم المعنوي او اللاملموس من خلال تكوين وتأهيل الموارد البشرية وكذا استخدام وتطوير الاصول المعرفية ،أيضا الاهتمام بالإبداع والذي يعتبر العامل الأساسي للارتقاء بالمنتجات والخدمات في الاسواق المحلية والاجنبية ،اذا فمن خلال دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تاكد لنا انا نجاحها ومدى تفوقها واحتلالها الصدارة بين المؤسسات المنافسة هو تحكمها واستغلالها الامثل لمواردها الغير ملموسة ،من موارد بشرية ومعرفية يجعلها قادرة على تحقيق مبدا البقاء والاستمرارية تحقيق استراتيجيات التدويل بنجاح .

❖ الاستنتاجات:

من خلال الأرقام والجداول الإحصائية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❒ ضعف في مستوى استخدام الموارد الغير ملموسة لدى المؤسسات محل الدراسة
- ❒ تأكد لنا مدى فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تدويل نشاطها على عكس المؤسسات الكبيرة والتي تفتقد عنصر الليونة في التأقلم ومتطلبات الأسواق الدولية.
- ❒ تحقيق نسب مشاركة هامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة صادرات خارج المحروقات.
- ❒ تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يزيد من الحصة السوقية وبالتالي تحقيق النمو التسويقي الفعال.
- ❒ بالرغم من وجود هيئات وبرامج دعم لتحقيق فعالية أكبر لهذه المؤسسات إلا أننا نلاحظ عدم ارتقاء هذه المؤسسات إلى المستوى المطلوب كقرينتها من المؤسسات في الدول المتطورة.

❖ التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا إعطاء أهم التوصيات التي تساعد على تحسين وتطوير أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فيما يلي:

- ✓ حماية هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الأجنبية.
- ✓ معالجة المشاكل المتعلقة ببيروقراطية الإدارة والعقار الصناعي.
- ✓ الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تجارب البلدان الأوروبية والقريبة جغرافيا وهذا لتشابه بيئة الأعمال معها.
- ✓ تحقيق الحماية الكاملة لانتقال حركة الأموال بين الدول وخاصة الدول التي تعيش صراعات سياسية واقتصادية.
- ✓ الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير وكذا العمليات الإبداعية للنهوض بهذا القطاع.

12. المراجع:

- توفيق، حويشتي. (2019). علاقة إستراتيجية الابتكار بنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. غرداية.

- حنان جودي. (2017). إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي -دراسة حالة الجزائر. *دكتوراه، جامعة بسكرة* .

- عبد الله الطيبي. (2020). العناقيد الصناعية الإستراتيجية البديلة ودورها في تحسين القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة -حالة الجزائر". *أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، جامعة ادرار* ، 155-164.

- محي الدين مكاحلية. (2015). تعزيز القدرة التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولاية قالمة وتبسة. *لأطروحة دكتوراه، جامعة قالمة*.

- مصطفى بوعقل. (2018). آليات دعم وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيض ظل العولمة. *أطروحة دكتوراه تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة سيدي بلعباس* .

- غدير احمد ,س .(2017) .متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر.

- بوشاكر ,جلول .(2021) .القياس المحاسبي للأصول غير ملموسة وفق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، -دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي الجزائري - Scf، .*مجلة البشائر الاقتصادية* .594 ,(01) *07* ,

- جلولي محمد. (2019). رأس المال غير ملموس والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *مجلة الباحث الإقتصادي ، 07* (11)، 514

- حمزة مزيان. (2021). دور التسويق الإلكتروني في تنمية الحصة السوقية –حالة مجموعة من الوكالات السياحية بالشلف. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 17* (26)، الصفحات 307-322.

- حنان بقاط، و سليمة هالم. (2018). هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي* (5)، الصفحة 102.

- رمزي علوان. (2019). تدويل أعمال الشركات متعدده الجنسيات ودوره في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصاد الصيني. *مجله المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، 3* (2)، الصفحات 114-131.

- سارة سديري، و عبد الله على. (2019). الاستثمار في الموارد غير الملموسة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - واقع وتحديات- دراسة حالة المنطقة الصناعية -سطيف-. *مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 09* (03)، 285-305.

- فاطمة الزهراء طاهري، و ابتسام بن غزال. (2018). التحالفات الإستراتيجية كأداة لاختراق المؤسسات للأسواق الدولية (نماذج عن تحالفات إستراتيجية دولية). *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي* (4)، الصفحات 186-199.

- لخضر عدوكة، محمد بوهزة، و زهرة بوقلى. (2019). منظور رأس المال الفكري وطرق قياسه. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي* ، الصفحات 233-234.

- مفيدة لمزري. (2020). الشركات المتعدده الجنسيات واقتصاديات الدول النامية. *مجلة اليزا للبحوث والدراسات*.

- نادية هيمة. (2015). ضرورة تفعيل أداء مؤشر الحصة السوقية في ظل الأساليب الحديثة للتسويق (مقاربة نحو تبني التسويق البيئي وتحقيق تنمية مستدامة). *مجلة الاقتصادي الصناعي ، 9*، الصفحات 462-477.

- نوح فروجي. (2020). دور تحليل البيئة التسويقية الداخلية في اختيار الدخول إلى الأسواق الدولية. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، 5* (2)، الصفحات 115-128.

ولد عمار صورية، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال العربي العالمي، *مجلة الإستراتيجية والتنمية، 13*، (01)، ص 332-352.

- مؤسسة إريس. (2017). *ويكيبيديا الموسوعة الحرة*. تم الاسترداد من:

https://ar.wikipedia.org

- *الندوة الدولية الثانية حول الذكاء الاقتصادي ، والتي تقام يومي 18 و 19 فبراير* 2023. تم الاسترداد من:

https://www.theadp.com/wp/02/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF /

- وزارة التجارة وترقية احصائيات التجارة الخارجية. (2021). *وزارة التجارة وترقية الصادرات*. تم الاسترداد من:

https://www.commerce.gov.dz/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-1

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO. (2023). *تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO*. تم الاسترداد من:

https://www.wipo.int/pressroom/ar/archive.jsp?cat=statistics

- Labiad, N. (2018). Stratégie d'internationalisation des entreprises algériennes: Modèle de performance économique et développement technologique,. *Le Doctorat En Sciences Commerciales,Spécialité : Finance Et Commerce International*, 27-29. UNIVERSITE DE DJILALI LIABES SIDI BEL ABBES.

- Alexandros, P., & Rea, P. (2019). Managing People in Small and Medium Enterprises in Turbulent Contexts, London, Routledge, 2019. 1-9.

- Bensedira, A., Habbache, F., & Maiza, M. A. (2021). Assessing Smes Effectiveness In Growth And Diversification Of The Algerian Economy Through An Analytical Study During The Period (2015-2019). *Economic Sciences, Management, and Commercial Sciences Review* , pp. 745-761.

- Boutella, M. (s.d.). Dynamique et Importance des Pme en Algerie et Dans le Monde,. *Revne d'économie des affaire et de la finance* , pp. 09-15.

- Gruber, S. (2014). Intangible Values in Financial Accounting and Reporting, An Analysis from the Perspective of Financial Analysts. Switzerland: Stephan Gabler.
- Hasprová, O., Zdeněk, B., & Rozkovec, J. (2019). the in influence of intangible assets on company performance. *Acta academica karviniensia , 19* (01), PP 05-35.
- Michael, S., & Benlamri, R. (2016). *Leadership Innovation and Entrepreneurship as Driving Forces of the Global Economy.*
- Mohsin, s. (2020). The effects of transformational leadership on employee creativity: Moderating role of intrinsic motivation. Leshan Normal University, Leshan, China.
- Paloma, A. (2020). *The Dynamics Between Innovation and Internationalization for SMEs: Six Case Studies' Analysis of their Strategic Decision-making Process.*
- Pastor, D., Glova, J., Lipták, F., & Kováč, V. (2017). Intangibles and methods for their valuation in financial terms: literature review, Intangibles capital. *13* (02). pp 372-399.
- Yallwe, A. H., & Buscemi, A. (2014). An Era of Intangible Assets. *Journal of Applied Finance & Banking , 04* (05). pp 05-25.